

الحيـاة الجديدة

تل أبيب- وفا- قال مركز "عدالة" الحقوقي العربي في إسرائيل، أمس الاثنين، إن جلسة المحكمة العليا الإسرائيلية للنظر في التماس ضد قوانين تستهدف عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، تعكس تبني المحكمة للسياسات الحكومية الساعية لتصفية قضية اللاجئين وتقويض حقوقهم.

وأضاف المركز، في بيان، أن المحكمة عقدت جلستها أمس، للنظر في الالتماس الذي قدّمه مركزا "عدالة" و"غيشا – مسلك" باسم عشرات اللاجئين الفلسطينيين، للطعن في قانونين أقرهما الكنيست الإسرائيلي في أكتوبر/تشرين الأول 2024، إلى جانب تعديل تشريعي أقر في كانون الأول 2025، ويستهدف عمل "الأونروا".

والماء سبيل

في قطاع غزة وإصابة آخرين بجروح، فيما تواصلت عمليات الاعتقال والهدم والإخطارات في الضفة الفلسطينية تزامنا مع استمرار إرهاب المستوطنين.

وذكرت مصادر طبية في غزة أن مواطنين استشهدا وأصيب آخرون بقصف الاحتلال مركبة قرب «شارع 10» على شارع الرشيد غرب مدينة غزة.

واستشهد الشاب سعيد أحمد البطش متأثرا بجروحه التي أصيب بها قبل نحو شهر جراء قصف شنته قوات الاحتلال على مدينة غزة. كما أعلن عن استشهدا الشاب أحمد مؤمن النجار، متأثرا بإصابته التي تعرض لها قبل أيام جراء قصف الاحتلال منطقة جباليا البلد شمال قطاع غزة.

وأصيب مواطنان، أمس، برصاص قوات الاحتلال في منطقتي بطن السمين والمسلخ جنوب مدينة خان يونس. وأعلنت مصادر طبية أمس، ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال على قطاع غزة إلى 73,375 شهيدا، و174,220 مصابا، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وأوضحت أن مستشفيات القطاع استقبلت خلال الساعات الأربع والعشرين قبل الماضية 19 شهيدا، إضافة إلى 35 مصابا. وبينت أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ارتفع إلى 1,250، والإصابات إلى 4,110. بينما بلغ إجمالي حالات الانتشال 804، موضحة أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم.

ومن المقرر أن تشيع غزة اليوم الثلاثاء 112 شهيدا في جنازة جماعية، بعد انتشال جثامينهم من تحت أنقاض منازل عائلتي أبو شريعة والحسانية.

واعتقلت قوات الاحتلال ثلاثة عشر مواطنا على الأقل من الضفة، وأُنزلت علم دولة فلسطين من سارية مدرسة برملة الثانوية المختلطة في الأغوار الشمالية، وهدمت منزلا قيد الإنشاء ومزرعة خيل في منطقة جبل العاصور ببلدة كفر مالك شرق رام الله، ومنشأتين زراعتيين في بلدة بيت دجن، وبركسا وغرفة زراعية في بلدة بيت فوريك شرق نابلس، وأخطرت بهدم منشآت قرب حاجز قلنديا العسكري شمال القدس، وسلمت مواطنا إخطار وقف عمل في منزله المكون من طابق واحد وتبلغ مساحته 270 مترا مربعا ويؤوي 14 فردا في خلة الحمص جنوب يطا، كما سلمت إخطار وقف عمل في كرفان مكون من ثلاث غرف ويؤوي عشرة أفراد، وإخطار وقف عمل في منزل قيد الإنشاء. وكان صباح أمس ثقيلًا على مواطني شرق جنين، الذين أنذر الاحتلال 40 منهم بهدم متاجرهم ومنشآتهم دفعة واحدة.

وقال رئيس مجلس قروي عابا الشرقية، برهان عزامطة، إن جيش الاحتلال وزع قرابة السابعة والنصف صباحا، إنذارات على المتاجر والمنشآت التجارية، تقضي بالاستعداد لهدمها خلال 7 أيام.

وأوضح لـ"الحياة الجديدة" أنه تلقى شخصا أحد هذه الإنذارات، بهدم متجره الواقع على الطريق الالتفافي، شرق جنين، الذي كلفه تأسيسه وشراء بضاعته قرابة ربع مليون شيفل.

ودفعت قوات الاحتلال بمزيد من آلياتها العسكرية باتجاه مخيمي طولكرم ونور شمس، إضافة إلى جرافات من طراز (D9) وآليات مدرعة.

وأفادت مصادر محلية في منطقة جبل الصالحين المحاذية

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م
رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء
جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كاتبها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة
البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps www.alhaya.ps
العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة
الطبعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر

وأشار إلى أن الجلسة عُقدت بعد نحو عام وسبعة أشهر من تقديم الالتماس، وبعد سلسلة تأجيلات متكررة، رغم استمرار تنفيذ القوانين وما يترتب عليها من انتهاكات لحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وذكر "عدالة" أن هيئة المحكمة استندت خلال مداولاتها إلى موقف الدولة الذي يفيد بأن إسرائيل تتحمل مسؤولية تقديم الخدمات في القدس الشرقية، وهو ما اعتبرته مبررا لإنهاء عمل "الأونروا" والاستعاضة عنها بجهات أخرى.

وأضاف أن المحكمة انطلقت من هذا الافتراض "دون مساءلته أو فحص مدى قانونيته"، ودون التطرق إلى تداعياته على مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون على خدمات الوكالة.

وأوضح أن مداولات المحكمة ركزت بصورة أساسية

في ١٢ كانون الأول ٢٠٢٤، أعلن الرئيس الإسرائيلي إيتان ابغون أن إسرائيل ستستأنف عملياتها العسكرية في قطاع غزة، في أعقاب إطلاق النار على سفينة إسرائيلية في البحر المتوسط.

لمخيم نور شمس بأن قوات الاحتلال أخلت عددا من منازل المواطنين في المنطقة، بالتزامن مع وصول جرافات عسكرية إلى المكان. وصعد مستوطنون من اعتداءاتهم بحق المواطنين وممتلكاتهم في عدد من محافظات الضفة المحتلة، حيث هاجموا، منازل المواطنين من عائلة الدغامين جنوب شرق بلدة السموع جنوب الخليل، واقتحموا بلدة رامين شرق طولكرم وهددوا المواطنين بالاستيلاء على منازلهم، وأضرموا النيران في أراض ببلدة برقة شمال غرب نابلس، واعتدوا على مركبة تجارية شرق المدينة في محاولة لسرقتها، فيما اقتحم عشرات المستوطنين بلدة كفل حارس شمال سلفيت والمسجد الأقصى المبارك وأدوا طقوسا تلمودية.

ترامب: إيران

سيبّد فرص التوصل إلى اتفاق. وأوضح في تصريحات للصحفيين في المكتب البيضاوي، أن المرحلة الأولى من أي اتفاق تتمثل في إعادة فتح مضيق هرمز، بينما ستتناول المرحلة الثانية معالجة الملف النووي الإيراني، قائلا إن «نزع السلاح النووي سيستغرق بعض الوقت».

وجدد رفضه فرض إيران رسوما على السفن العابرة لمضيق هرمز، قائلا: «لن أسمح لإيران بفرض رسوم على المرور عبر مضيق هرمز».

وأضاف أن الصراع مع إيران «يسير على نحو جيد للغاية»، معتبرا أن مسار المحادثات الحالية سيحدد ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى اتفاق أو الانتقال إلى مرحلة أخرى من المواجهة.

وتأتي تصريحات ترامب بعد ساعات من منشور على منصة «تروث سوشيال» اتهم فيه القيادة الإيرانية بـ«ازدواجية المواقف»، قائلا إنها طلبت الاجتماع وبدأت محادثات مع واشنطن، ثم نفت علنا وجود أي مفاوضات، بينما تؤكد طهران أن اتصالاتها الحالية تقتصر على سلطنة عمان.

وكتب ترامب أن مسؤولين إيرانيين طلبوا الاجتماع، مضيفا أن «البعض قد يقول إنهم توسلوا»، وإن محادثات بدأت بالفعل، مع تحديد لقاءات أخرى في المستقبل القريب.

وأضاف أن القيادة الإيرانية تعلن «بصورة علنية وبكل فخر» عدم وجود أي مفاوضات مع الولايات المتحدة، وتؤكد أن اتصالاتها تقتصر على سلطنة عمان، مؤكدا أن هذه التصريحات تتناقض مع ما يجري خلف الكواليس.

وكان ترامب اتفّاق مع ما يجري في وقت سابق أمس ان الولايات المتحدة بدأت التحدّث مع إيران «في صيغة مفاوضات، وإن جولة جديدة ستنتقل، بعد ظهر الاثنين (أمس)»، من دون أن يحدد مكانها أو المشاركين فيها.

وأفاد مسؤولون أميركيون لشبكة «سي بي إس نيوز» بأنه لا توجد مفاوضات جديدة مقررّة، رغم تصريحات ترامب، وأن الاتصالات القائمة تقتصر على المحادثات غير المباشرة التي يجريها المبعوث ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر والفريق الأميركي في الجانب الإيراني عبر وسطاء. في المقابل، نفى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي وجود مفاوضات أو اجتماعات مقررّة مع الولايات المتحدة، وقال إن المحادثات الجارية تقتصر على ترتيبات الملاحة مع سلطنة عمان.

ورفع ترامب سقف شروطه لإنهاء المواجهة، قائلا إن شيئا لن يصل إلى إيران إلا بموافقة الولايات المتحدة، وإن الحصار سيستمر إلى حين التوصل إلى اتفاق أو ما سماه «الاستسلام الكامل».

وأضاف أن واشنطن وطهران تبحثان، سواء أقرت إيران بذلك أم لا، حلا لأزمة قال إن إيران تسببت فيها على مدى عقود، مجددا تعهده بمنعها من امتلاك سلاح نووي. وقال: «الأمر بسيط للغاية: إيران لن تمتلك أبدا سلاحا نوويا».

ورفض ترامب تأكيدات طهران بأنها ستحتفظ بدور قوي في إدارة مضيق هرمز، وقال إن الممر المائي يخضع بالفعل لسيطرة كاملة من البحرية الأميركية والحصار الذي تفرضه واشنطن.

وتجري إيران وسلطنة عمان محادثات لإنشاء ممر مؤقت يتوسط المسارين الشمالي والجنوبي، ويضم طريقين للدخول والخروج، إلى حين الاتفاق على نظام دائم لتنظيم حركة السفن. لكن التوصل إلى تفاهم بين الدولتين لا يعني تلقائيا إعادة فتح المضيق. وتربط طهران أي تغيير أوسع بإنهاء الحصار البحري الأميركي، ووقف الهجمات والسماح لها باستئناف صادرات النفط. وكان ترامب اشتراط، عند إعلانه تعليق الهجوم الجديد على إيران، أن يشمل أي اتفاق «الفتح الفوري والكامل والشامل» لمضيق هرمز، إلى جانب إنهاء ما وصفه بـ«التهديد النووي الإيراني».

وكشف ترامب أن الولايات المتحدة كانت على وشك تنفيذ هجوم واسع النطاق ضد إيران قبل أن يتم إلغاؤه في اللخطات الأخيرة. وقال إن الضربة العسكرية المخطط لها كانت ستكون «الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية»، مشيرا إلى أن السعودية والإمارات وقطر وإيران طلبت منه التراجع عنها.

في المقابل، نفى مسؤولون إيرانيون أن تكون طهران قد طلبت من الولايات المتحدة الامتناع عن شن هجمات ضدها، ووصفوا تصريحات ترامب بأنها «ادعاءات غير صحيحة»، مؤكداين أن القوات المسلحة الإيرانية في حالة تأهب كامل للتعامل مع أي تطورات محتملة.

على صلاحيات الدولة في القدس الشرقية، بدلا من مناقشة ما ورد في الالتماس بشأن انتهاك الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين.

كما قال إن المحكمة تجاهلت إلى حد كبير واقع عمل "الأونروا" في قطاع غزة والضفة الغربية، رغم الاعتماد الواسع على خدماتها في ظل الحرب المتواصلة على غزة والعمليات العسكرية الإسرائيلية في مخيمات شمال الضفة.

واعتبر "عدالة" أن ذلك "يعكس تبني المحكمة للإطار القانوني والسياسي الذي عرضته الدولة، والقائم على التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها قضية يمكن تصفيتها، متجاهلة الحقوق الفردية والجماعية للاجئين والالتزامات المترتبة على إسرائيل بموجب القانون الدولي".

في ١٢ كانون الأول ٢٠٢٤، أعلن الرئيس الإسرائيلي إيتان ابغون أن إسرائيل ستستأنف عملياتها العسكرية في قطاع غزة، في أعقاب إطلاق النار على سفينة إسرائيلية في البحر المتوسط.

وفي السياق، أعلنت القيادة المركزية الأميركية، أمس، أنها غيرت مسار 44 سفينة تجارية، وعطلت سفينتين، وأجرت عمليات فتيتش لسفينتين أخريين منذ استئناف الحصار البحري على إيران.

مصطفى يستقبل

عاهد بسيسو، ورئيسي سلطتي الأراضي علاء التميمي والطاقة أيمن إسماعيل.

وأكد رئيس الوزراء استمرار الحكومة في التنسيق مع بلدية الخليل والوزارات والجهات المختصة لمتابعة الاحتياجات والمشاريع ذات الأولوية، بما يعزز صمود المدينة وسكانها، ويرفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين رغم التحديات التي يفرضها الاحتلال.

أبو ردينة: الاحتلال

وتدميرها، مؤكدا أن هذه المخططات تأتي استكمالا للحرب الشاملة التي تستهدف المس بالوجود الفلسطيني وتصفية قضية اللاجئين.

وجدد المتحدث باسم الرئاسة مطالبة القيادة للمجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن الدولي، بتحمل مسؤولياته تجاه شعبنا الفلسطيني، واتخاذ خطوات عاجلة وإجراءات حازمة لإلزام سلطات الاحتلال التنفيذ الفوري للمرحلة الثانية من الاتفاق، ووقف العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس المحتلة، وتوفير الحماية الدولية العاجلة لشعبنا.

وأكد أبو ردينة، أن استمرار إفلات الاحتلال من المساءلة والعقاب يشجعه على الإمعان في انتهاك أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مشددا على أنه لن يكون هناك أمن ولا استقرار في المنطقة إلا بإنهاء الاحتلال، ووقف العدوان، وتهيئة الطريق لسلام عادل ودائم قائم على قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس خلال

والإدارية التي تقوم بها اللجنة لإجراء الانتخابات، بما يشمل تحديث سجل الناخبين، وتجهيز مراكز الاقتراع، والترتيبات الخاصة بإجرائها، مؤكدا أن اللجنة ماضية في عملها وفق الجدول الزمني المقرر بالتنسيق مع كل الجهات المعنية لضمان نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها.

وأكد الرئيس عباس، دعمه الكامل لعمل لجنة الانتخابات المركزية واستقلاليتها في أداء مهامها، مشددا على أن الانتخابات ستجرى في موعدها المحدد بتاريخ 11-28-2026، باعتبارها استحقاقا وطنيا وديمقراطيا يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني.

وشدد الرئيس، على أهمية تضافر الجهود كافة لإنجاح إجراء الانتخابات التشريعية بكل نزاهة وشفافية، بما يعزز الوحدة الوطنية ويرسخ مبادئ التعددية السياسية والديمقراطية.

الشيخ يبحث

الرئاسة موفق دراغمة. وأطلع الشيخ المحافظين على كافة المستجدات السياسية والأمنية على المستويين الوطني والدولي، ومساعي مؤسساتنا الوطنية لوقف التصعيد الإسرائيلي في قطاع غزة، ووقف اعتداءات المستوطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة، فيما استمع إلى تقارير قدمها المحافظون حول الأوضاع الميدانية في محافظاتهم، وأبرز التحديات التي تواجه المواطنين في ظل استمرار اعتداءات المستوطنين، والأزمات الاقتصادية والأمنية الناجمة عن مواصلة الاحتلال احتجاز أموال المقاصة الفلسطينية، كما جرى بحث آليات تعزيز صمود المواطنين على أرضهم.

وأكد الشيخ أهمية الدور الوطني الذي يضطلع به المحافظون، باعتبارهم ممثلين لمؤسسة الرئاسة في المحافظات، ودورهم المحوري في تعزيز السلم الأهلي، ومتابعة شؤون المواطنين، وتعزيز صمودهم في مواجهة التحديات الراهنة.

وشدد على ضرورة عقد الانتخابات العامة المقبلة في موعدها المقرر، داعيا المحافظين إلى المساهمة الفاعلة في إنجاز هذا الاستحقاق الوطني المهم، وتعزيز نهج الديمقراطية وترسيخ مبادئها، من خلال توعية المواطنين وحثهم على المشاركة الفاعلة، بما يسهم في تعزيز مسيرة البناء الوطني والسياسي.

من جانبهم، استعرض المحافظون أبرز القضايا والتحديات التي تواجه المحافظات، مؤكداين أهمية استمرار التنسيق والعمل المشترك بين مختلف المؤسسات الرسمية، بما يسهم في تعزيز صمود المواطنين وتلبية احتياجاتهم في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها فلسطين.

وزيرة الخارجية

للمشروع الاستيطاني غير القانوني، الهادف إلى الاستيلاء على الأرض.

وطالبت برفض أي محاولة لتصوير إرهاب المستوطنين

"عدالة": جلسة "العليا" الإسرائيلية بشأن الأونروا تعكس تصفية قضية اللاجئين

وأشار المركز إلى أن الجلسة شهدت حضور وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، إلى جانب عضوي الكنيست تالي غوتليب وألموغ كوهين ونشطاء من اليمين الإسرائيلي، موضحا أن بعضهم حاول الاعتداء على طاقم الدفاع وأطلق هتافات داخل أروقة المحكمة. وأضاف أن هيئة المحكمة أوصت في ختام الجلسة بسحب الالتماس، فيما أبلغ طاقم الدفاع المحكمة بأنه سيقدم موقفه بشأن مواصلة المداولات خلال عشرة أيام.

وقال المركز إن الالتماس أكد أن هذه القوانين "تنتهك الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك الحق في الكرامة والصحة والتعليم والملكية، كما تتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي باعتبارها قوة احتلال".

تتمات

على أنه مجرد أفعال تركبها مجموعة محدودة من المتطرفين، فحجم الاعتداءات وتنظيمها الذي تعاطف خلال السنوات الثلاث الأخيرة، والتشجيع السياسي المحيط بها والحماية التي تحظى بها، تؤكد وجود نمط أوسع لا يمكن تجاهله.

السفير الصيني

تتجه إلى لعب دور أكثر فاعلية يتجاوز المواقف السياسية للمساهمة في إنهاء الاحتلال ورعاية مسار سياسي جديد، قال السفير إن مهمته تتمثل في دفع العلاقات الصينية الفلسطينية إلى مستوى أعلى، وتنفيذ المساعدات الصينية إلى فلسطين بشكل أسرع، ورفع صوت الصين دعما لفلسطين بشكل «أعلى»، مؤكدا أن موقف بكين الداعم للقضية الفلسطينية لم يتغير ولن يتغير.

وأضاف، أنه لمس منذ توليه مهامه قبل نحو شهر حجم المعاناة والظلم الواقعين على الشعب الفلسطيني، مشددا على أن الصين ستواصل تحويل دعمها السياسي إلى خطوات عملية، من خلال تسريع إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة، وتنفيذ مشاريع تنموية في الضفة، إلى جانب مواصلة الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، ودعم حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وتنفيذ حل الدولتين.

وأضاف السفير الصيني أن بلاده ترفض بشكل قاطع جميع الإجراءات التي تقوض حل الدولتين، وفي مقدمتها الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية والقدس الشرقية، مؤكدا أن هذا الموقف ثابت ويستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم (2334)، مشيرا إلى أن بكين تحظر على الشركات والمواطنين الصينيين الاستثمار أو العمل في المستوطنات الإسرائيلية.

وأكد أن الصين واصلت، منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، جهودها الدبلوماسية لوقف الحرب والدفع نحو تسوية سياسية، انطلاقا من موقف الرئيس الصيني شي جين بينغ القائم على أن الحرب لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، وأن العدالة لا يجوز أن تغيب، وأن «حل الدولتين» يجب ألا يقوض. وجدد مطالبة إسرائيل بالالتزام باتفاق وقف إطلاق النار، واحترام القانون الإنساني الدولي، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، كاشفا عن تعاون صيني مع برنامج الأغذية العالمي لتسريع إرسال شحنة قمح إلى القطاع للتخفيف من أزمة انعدام الأمن الغذائي.

وفي الشأن الإقليمي، اعتبر السفير أن الهجمات الأميركية والإسرائيلية على إيران تمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، محذرا من تداعياتها على أمن واستقرار المنطقة والعالم. وأكد أن الصين تواصل جهودها الدبلوماسية لدعم التهدئة والحوار، وتمسك بأن المفاوضات هي السبيل الوحيد لمعالجة الخلافات، معربة عن دعمها تنفيذ التفاهات المبرمة بين الولايات المتحدة وإيران والعودة إلى المسار التفاوضي.

وشدد على أن الصين تدّين عنف المستوطنين بحق الفلسطينيين، وترفض استهداف المدنيين بجميع أشكاله، داعيا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن (2334) ووضع حد لاعتداءات المستوطنين، ومقدما تعازيه لأسر الضحايا. وأوضح أن بكين تواصل تقديم مساعدات إنسانية وتنموية لفلسطين، مشيرا إلى أنها قدمت، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ملابس شتوية لنحو 38 ألف طفل في قطاع غزة، كما خصصت مليون دولار لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لدعم توزيع المساعدات الغذائية في الضفة الغربية، إلى جانب استمرار تنفيذ مشاريع تنموية في مجالات التقنية والتعليم والصحة والزراعة، مؤكدا أن هذه المساعدات تقدم دون أي شروط سياسية أو أهداف جيوسياسية.

وأشار إلى أن الصين تواصل دعم قطاع التعليم الفلسطيني، سواء من خلال مشروع المدرسة الصينية في رام الله أو المنح الدراسية وبرامج التدريب، مؤكدا العمل على استئناف التعليم الحضوري للغة الصينية في فلسطين، وتعزيز التعاون الأكاديمي والثقافي بين الجانبين، لافتا إلى أن أكثر من 4100 طالب وطالبة فلسطينيين التحقوا بدراسة اللغة الصينية حتى الآن. وفي الجانب الاقتصادي، أكد السفير رفض بلاده استمرار إسرائيل في احتجاز أموال المقاصة الفلسطينية، داعيا إلى الإفراج عنها فورا للتخفيف من الأزمة المالية الفلسطينية، مشيرا إلى أن الصين تنظر إلى السوق الفلسطينية كشريك اقتصادي، وتبدي استعدادها لتعزيز التعاون التجاري وفتح السوق الصينية أمام المنتجات الفلسطينية، لا سيما زيت الزيتون والمنتجات الزراعية والحرف اليدوية، بما يعزز التنمية الاقتصادية الفلسطينية. وأكد أن القضية الفلسطينية تمثل بالنسبة للصين قضية عدالة وإنصاف دوليين، وأن بكين ستواصل دعمها الثابت لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، والعمل من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة، تنفيذا للتفاهات التي توصل إليها الرئيسان شي جين بينغ ومحمود عباس، مع السعي إلى إطلاق مشاريع تعاون ومساعدات جديدة تعزز صمود الشعب الفلسطيني وتنميته.